

Distr.: General
6 March 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 3 آذار/مارس 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

أشكركم على دعوتكم رئيس لجنة بناء السلام إلى أن يقدم، بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، مشورة خطية فيما يتعلق بالإحاطة المقرر تقديمها يوم الاثنين 6 آذار/مارس 2023 بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) إيفان سيمونوفيتش
رئيس لجنة بناء السلام



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 3 آذار/مارس 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

مشورة لجنة بناء السلام المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان، 6 آذار/مارس 2023

تعمل لجنة بناء السلام منذ عام 2022 مع الحكومة الانتقالية لجنوب السودان، بناء على طلبها، على حشد الدعم فيما يبذله جنوب السودان من جهود لمواجهة تحديات بناء السلام المتعلقة بالتنفيذ المعقد للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وتسلم اللجنة بأن التحديات الماثلة في جنوب السودان تحديات معقدة ومتجذرة. وتقدر اللجنة الجهود التي يبذلها جنوب السودان لمعالجة هذه القضايا وترحب بانخراط الحكومة الانتقالية في العمل مع اللجنة في إطار مساعيها الرامية إلى بناء السلام المستدام والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها لشعب جنوب السودان في اتفاق السلام المنشط. وقد ركز الاجتماع الأول للجنة بشأن جنوب السودان، المعقود في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022 في موضوع "بناء السلام من خلال المؤسسات المرنة والحوكمة"، على أولويات بناء السلام في البلد. وعلى سبيل المتابعة، قام رئيس اللجنة ونائبا رئيسها، إلى جانب الأمانة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، بزيارة إلى جنوب السودان في الفترة من 6 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر للوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ أولويات بناء السلام وعلى التحديات الماثلة أمامه، ولاستكشاف سبل انخراط اللجنة بقدر أكبر في العمل مع الحكومة الانتقالية وشعب جنوب السودان ودعمهما في التصدي للأسباب الجذرية للنزاع. وعقب الزيارة، عقد بناء على طلب الحكومة الانتقالية اجتماع ثان في 31 كانون الثاني/يناير 2023، لتلقي الانطباعات بشأن الزيارة، بما يشمل توصيات عملية لدعم جنوب السودان في عملياته الانتقالية. وأتاح الاجتماع أيضا فرصة للسلطات للتفاعل مع اللجنة بشأن الأولويات الوطنية والتحديات التي لا يزال جنوب السودان يواجهها فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والاستقرار في البلد.

وتعترف اللجنة بما تتسم به التحديات الإنسانية والأمنية والسياسية والإنمائية في جنوب السودان من تعقيد، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والتشريد القسري الناجمان عن النزاع، والآثار البليغة لتغير المناخ، مثل الفيضانات المتكررة والشديدة والجفاف في مناطق معينة. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم دعم مضاعف من أجل التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية.

وتلاحظ اللجنة ضرورة إبداء سلطات جنوب السودان الإرادة السياسية لتنفيذ اتفاق السلام المنشط. وقد أحرز حتى الآن تقدم في بعض المجالات، بما في ذلك صياغة الدستور الدائم وسن التشريعات الأساسية وأداء الهيئة التشريعية الوطنية لمهامها وتخرج الدفعة الأولى من القوات الموحدة، فيما يعتبر تطورا إيجابيا نحو تهيئة بيئة تتوفر فيها السلامة والأمن. ويتعين على السلطات مواصلة بذل هذه الجهود في المجالات الأخرى. وينبغي للحكومة الانتقالية أن تسارع إلى إعادة نشر القوات المتخرجة، وأن تتخذ خطوات لبدء برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي سبيل القيام بذلك، تشجع اللجنة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في إطار ولايتها، إلى جانب سائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، على التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وأصحاب المصلحة الوطنيين، وعلى مواصلة تقديم الدعم لتسريع التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق السلام المنشط التي لم تنفذ بعد. وبناء على ما تقدم، تود اللجنة عرض عدد من النقاط.

أولاً، تلاحظ اللجنة مع التقدير إصدار مشروع القانون المتعلق بإجراءات وضع الدستور ومراجعة قانون الانتخابات الوطنية، وهما خطوتان أوليتان ضروريتان لإرساء أسس السلام المستدام ولإجراء الانتخابات في عام 2024، وهي تشجع الحكومة الانتقالية على تنفيذ جميع القوانين التي جرى سنّها. وتبرز اللجنة أهمية دعم السلطات لمواصلة تحسين مستوى الحوار التشاركي مع شعب جنوب السودان، بسبل منها توسيع الحيز السياسي والمدني، لضمان تولي مواطني جنوب السودان زمام الأمور في إجراءات وضع الدستور والعمليات الانتخابية وقيادتهم لها. وتؤكد اللجنة الدور الهام للبعثة في تقديم المشورة لجنوب السودان ومساعدته، بما يتماشى مع ولاية تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم اللوجستي في العملية الانتخابية المسندة إليها، فضلاً عن مساعدة الحكومة الانتقالية والقوات الموحدة اللازمة في المهمة الصعبة المتمثلة في إرساء السلام واستتباب الأمن في المرحلة المفضية للانتخابات في عام 2024 وخلالها. وتحيط اللجنة علماً أيضاً بالطلب الرسمي الذي تلقته البعثة في 24 كانون الثاني/يناير 2023 من الحكومة الانتقالية للحصول على مساعدة انتخابية شاملة من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة ضرورة ضمان توفير القدرات والموارد اللازمة للبعثة لكي تقدم الدعم للحكومة الانتقالية.

ثانياً، تلاحظ اللجنة بقلق استمرار النزاعات وأعمال العنف على الصعيدين المحلي والقبلي، بما في ذلك العنف الجنسي في النزاع، مما يؤثر على المدنيين ويؤدي إلى تداعيات سلبية على الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والشباب. وإدراكاً منها لمبدأ تحمل الدول المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين، تعرب اللجنة عن أملها في أن تواصل الحكومة الانتقالية اتخاذ التدابير لحماية سكانها من العنف وبذل الجهود لبناء مؤسسات حكومية فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، بما في ذلك على المستوى المحلي، من أجل تعزيز الحوار والمصالحة وتقوية التماسك الاجتماعي.

ثالثاً، تسلم البعثة، من منطلق إدراكها لأهمية إشراك النساء والشباب في إطار النهج الشامل للمجتمع بأسره في عمليات بناء السلام، بقيمة الجهود المبذولة باسترسال في سبيل مشاركة هادفة للمرأة وإشراك الشباب في مبادرات بناء السلام لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المجتمعات المحلية. وتحيط اللجنة علماً بالمشاريع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز مشاركة النساء والشباب في عمليات بناء السلام على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك في إصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية. وتشجع اللجنة الحكومة الانتقالية على المضي في تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في الإطار السياسي والمؤسسي لعملية السلام، بما في ذلك عن طريق الامتثال الكامل لمبدأ تمثيل المرأة بحصة 35 في المائة على الصعيدين الوطني والمحلي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام المنشط، وكندبير لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتدعو اللجنة بالمثل، اعترافاً منها بالدور الحاسم الأهمية الذي يمكن أن يؤديه شباب جنوب السودان في منع النزاعات المحلية وحلها، إلى تحسين سبل توفير الفرص الاجتماعية الاقتصادية لمعالجة العنف القبلي، وتشجع الحكومة الانتقالية على مواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في جنوب السودان على المستويين الوطني والمحلي. وتنتي اللجنة أيضاً على البعثة لتقديمها الدعم المستمر للارتقاء بالحوار الشامل للجميع والتعايش السلمي والمصالحة والتماسك الاجتماعي على المستوى المحلي من أجل تعزيز حماية المدنيين وتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ اتفاق السلام المنشط.

رابعا، تؤكد الهيئة على ضرورة الاستثمار في بناء القدرات والمؤسسات لضمان الفعالية في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وإمكانية الحصول عليها، وعلى الحاجة الملحة إلى الاستقرار الاقتصادي والتمويل وإلى إنشاء نظم تكفل الشفافية والنزاهة والمساءلة. ومؤسسات الدولة التي تتوفر لها مقومات البقاء على جميع المستويات هي عنصر حاسم وأساسي لبناء السلام يشكل اللبنة الأساسية للتنمية المستدامة ولتعزيز الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية طويلة الأجل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على ضرورة أن تخصص الحكومة الانتقالية، بمساعدة الشركاء الإنمائيين في جنوب السودان، موارد كافية لهذه الجهود. وتسلم اللجنة بتوقيع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 مؤخرا بين الأمم المتحدة والحكومة الانتقالية. وتوصي اللجنة أيضا بأن تواصل البعثة، وفقا لولايتها، إلى جانب سائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، توفير الدعم للحكومة الانتقالية ولشعب جنوب السودان، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.

خامسا، تحيط اللجنة علما بالدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون لجنوب السودان. فدعم الشركاء الدوليين يمكن الحكومة الانتقالية، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام المنشط، من تكملة الجهود الوطنية مع التركيز على عمليات إرساء الديمقراطية والعدالة والمساءلة، مع معالجة النزاع المتعلق بالتشريد وتعزيز آليات السلام ومنع النزاعات المحلية. وتلاحظ اللجنة أيضا الدعم المقدم من صندوق بناء السلام وانطلاق عمل اللجنة التوجيهية الوطنية المشتركة للصندوق، بمشاركة وزارة بناء السلام في جنوب السودان وسائر أصحاب المصلحة، ولا سيما كيانات الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، إلى جانب المجتمع المدني، باعتبار ذلك خطوة مهمة في إضفاء الطابع المؤسسي على الملكية الوطنية لأنشطة بناء السلام وتعزيزها.

وأخيرا، تشجع اللجنة الحكومة الانتقالية على مواصلة الانخراط في العمل مع اللجنة، وتكرر التزامها بتقديم دعمها لجهود بناء السلام في جنوب السودان وتطلع إلى إتاحة مزيد من المعلومات المستوفاة.